الحكومة المدنية بين جون لوك وجان جاك روسو
(دراسة مقارنة في طبيعة المجتمع السياسي)

د. عبدالله الطاهر مسعود
كلية الآداب – جامعة الزاوية

المقدمـة:

نرى جميعا كيف أن كل المجتمعات العربية المختلفة في تسمياتها وحكامها، ونظمها السياسية، والمتفقة فيما تعانيه شعوبها من ويلات ومظالم ، وما تقاسيه من ذل وعوز وفقر وجهل وظلم واستبداد خاصة مع تحول العالم إلى قرية صغيرة بظهور العولمة، وانتشار التقنية في مختلف ربوع العالم، حيث بدأ العقل العربي كغيره من بني الإنسانية في طرح قضية مهمة وقيمة وهي (بناء المجتمع المدني الجديد) الذي يجب أن يواكب ذلك التطور الذي حدث مع بداية هذا القرن (الواحد والعشرين)، حيث أثرت تلك التطورات بشكل سلبي على المواطن العربي في مختلف مجتمعاته السياسية، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة الفلسفية التي جاءت بعنوان: الحكومة المدنية بين جون لوك وجان جاك روسو (دراسة مقارنة في طبيعة المجتمع السياسي).

لقد كانت كتابات كل من جون لوك وجان جاك روسو، السياسية ذات أهمية قصوى في الحياة السياسية في أوروبا العصر الحديث، –حيث أحدثت تلك الكتابات وساهمت مع غيرها من المقالات التي انتشرت في أوروبا مع بداية القرن السادس عشر–، عملية تثقيف للمجتمعات الإنسانية في أوروبا العصر الحديث، مما ساعد تلك المجتمعات التي كانت تعاني الصراع على السلطة إلى تلمس طريقها للقيام بعملية التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال أحداث الثورة في تلك المجتمعات.

لقد أحدثت الثورات الأوروبية (الانجليزية – الفرنسية – الأمريكية) عملية التطور السياسي في المجتمعات التي حدثت فيها، فظهرت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتنقل تلك المجتمعات نقلةً نوعية إلى الأمام، وتحدث عملية تطور كبير في مختلف جوانب تلك المجتمعات.

مما تقدم يتضح أهمية هذه الدراسة التي يحاول الباحث من خلالها الإجابة عن جملة من الأسئلة والاستفسارات التي يعتقد بأنها ذات نفع للقارئ في وقتنا الحاضر، سواء في مجتمعنا الليبي أو مجتمعاتنا العربية بشكل عام، ومن أهم تلك الاستفسارات التي يقوم الباحث بالإجابة عنها هي:

لماذا السؤال عن إعادة البناء في المجتمعات العربية؟ هل الصراع السياسي الذي يحدث في المجتمعات الإنسانية بين البشر ظاهرة طبيعة؟ ما هو الدور الذي يلعبه القانون الطبيعي في أحداث الصراع في المجتمع الإنساني؟ هل الحياة البدائية هي حياة صراع مستمر ودائم؟ كيف يمكن لأفراد أي مجتمع الخروج من حالة الحرب والصراع؟ وما شكل العقد الاجتماعي الذي يجب أن يقره المجتمع؟ وما هي نتائجه، وما الغاية من البناء السياسي؟

إن الباحث يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في مجموعة من المباحث التي يتم تقسيمها إلى أجزاء أو نقاط مختلفة والمباحث هي:

المبحث الأول: لماذا السؤال عن إعادة البناء في المجتمعات العربية؟

إن إعادة البناء لأي مجتمع يتطلب البحث في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، أي البحث عن الأسباب التي تدفع الناس لطرح قضية، ضرورة إعادة بناء المجتمع بجوانبه المختلفة الكثيرة والمتنوعة، وسوف نحاول في هذه العجالة طرح هذه القضية في الآتي:

أولاً- من الناحية السياسية[1]:

1- تأزم العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسات الدينية، مما أفرز صراع قوي وانشقاقات داخل المجتمع المدني.

2- بروز الانشقاق بين أتباع الدين الواحد، حيث تنامت الأصولية الدينية وهيمنت على مؤسسات المجتمع المدني، مما سبب صراع بين أتباع الدين الواحد.

3- الانغلاق الثقافي على الماضي، حيث ظلت كافة الأنظمة السياسية تحاول إبراز فضائل الماضي، وتناست ما يعيشه الناس في المجتمع الحاضر، مما سبب إشكالية، حيث عاش الناس حالة من الاغتراب الثقافي في المجتمع.

4- ظهور وبروز مشكلات الأقليات الدينية والعرقية في مختلف المجتمعات العربية، مما سبب الاضطراب السياسي والاجتماعي داخل تلك المجتمعات.

5- ظهور وبروز حركات التمرد والحركات الانفصالية في مختلف بلدان العالممما سبب تمزق في النسيج الاجتماعي لكثير من المجتمعات العربية.

6- انتشار النظم السياسية التسلطية من (دكتاتورية – وتسلطية – وأبوية) بأشكالها المختلفة، حيث تلازم مع انتشار تلك النظم انتشار (الظلم – والقهر – والمهانة) للشعوب، وغياب الديمقراطية والتسامح وضياع الحقوق الإنسانية.

ثانياً- من الناحية الاقتصادية[2]:

1- سيطرة اقتصاد السوق على الأوضاع الاقتصادية في مختلف بلدان العالم المعاصر، حيث سبب ذلك انقسام أفراد المجتمع إلى طبقتين متمايزتين، طبقة صغيرة غنية، وطبقة كبيرة فقيرة ومعدمة.

2- حدوث تدهور اقتصادي في معظم بلدان (العالم النامي) مما سبب أزمات اقتصادية في تلك الدول، أثرت بشكل مباشر على حياة الناس في المجتمع.

3- ظهور وبروز الرأسمالية الطفولية في معظم مجتمعات العالم النامي، تلك الرأسمالية التي تتغذى على اقتصاديات الدول النامية.

4- ظهور حالة من عدم الاستقرار ، وعدم الاتزان الاقتصادي، مما عمق من التناقضات الاقتصادية داخل المجتمع الإنساني.

5- انتشار الجريمة الاقتصادية والمالية بمختلف أشكالها، وانتشار البطالة وظهور العنف والإرهاب وانتشاره في مختلف المجتمعات الإنسانية ، وظهور العنف والإرهاب وانتشاره في مختلف المجتمعات الإنسانية.

ثالثاً- من الناحية الاجتماعية والثقافية[3]:

1- القضاء على الوحدة الاجتماعية للمجتمع من خلال ظهور الانشقاقات والخلافات الاجتماعية.

2- الانغلاق الثقافي على الماضي.

3- حرمان الإنسان من الحياة الطيبة مما يدفعه إلى الشعور بمعاداته للمجتمع الذي يقف ضد طموحاته.

4- غياب فضيلة التسامح بين الناس، وإظهار العداء للأخرين نتيجة ما يعانونه من ضغوط.

5- انتشار اليأس من الحياة السعيدة، حيث يتجه جر الشباب إلى العيش في حالة من البؤس، وبذا تنتشر الأمراض النفسية بشكل كبير وواضح ويتجه الكثير من الناس إلى الإدمان وتعاطي المخدرات، وبذا تحدث عملية الاغتراب، حيث يعيش الناس في حالة من الغربة مع مجتمعاتهم.

من خلال العرض السابق كان من الضروري لنا مناقشة، كيفية إعادة بناء مجتمعاتنا المريضة حتى نستطيع أن نعالج جملة المشاكل التي طرحناها، ولهذا لابد لنا من إعادة التفكير ودراسة ما قدمه السابقون لنا والاستفادة منه بعد فهمه من أجل حل مشكلات مجتمعاتنا.

المبحث الثاني: أوروبا وأزمة المجتمع السياسي:

باستهلال القرن السادس عشر حدثت في كافة أرجاء أوروبا، تغيرات اجتماعية وسياسية عظيمة ومهمة[4].

كان من أبرز تلك الأحداث ظهور الملكيات المطلقة واتساعها على حساب الحكم الاقطاعي والكنسي، حيث ولدت تلك الأحداث أفكاراً جديدة ومتميزة لمسألة المجتمع السياسي في تلك الحقبة من الزمن.

لقد ظهرت فلسفات وأفكار سياسية كان لها الأثر العميق في الحياة السياسية والاجتماعية في أوروبا في القرن السادس عشر وما بعده إلى يومنا هذا، ليس في أوروبا وحدها ولكن في كافة أرجاء المعمورة، ومن أهم تلك الأفكار في المجال السياسي ما عرضه توماس هوبز[*] في كتابه الشهير (Leviathan) والذي تعرضنا لدراسته في مقالة سابقة بعنوان (من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي) دراسة لفكرة الدولة عند توماس هوبز)[5].

لقد كان من نتائج فلسفة هوبز قيام ما يسمى بالمجلس النيابي، وانتصار البرلمان الانجليزي في صراعه ضد سلطة الملكية المطلقة، وانتصار الثورة الإنجليزية التي أسست لما يسمى بالملكية البرلمانية أو الملكية المقيدة.

وبعد أن سيطر البرلمان الإنجليزي على السلطة في إنجلترا إثر ثورة عام 1688م ظهر جون لوك (1632–1704)[6]، على إنجلترا بكتابه أو مقالته المشهورة (في الحكم المدني) التي جاءت تبريراً لانتصار المبادئ والشعارات التي رفعها الحزب البرلماني ضد الملك وحكمه المطلق، والتي أدت في النهاية إلى تقيد الملكية وخضوعها للبرلمان.

تعتبر مقالة لوك (في الحكم المدني) أشهر المقالات التي كتبها الفيلسوف في الفلسفة السياسية، حيث تناول في تلك المقالة بالدراسة والبحث مسألة السلطة، وتعتبر تلك المقالة رداً مباشراً على خصومه من دعاة الملكية، ورداً على أراء وأفكار هوبز السياسية، كان كتاب لوك (في الحكم المدني)، من أهم الأسفار التي كانت مناهضة للحكم المطلق، ونظرية التفويض الإلهي المقدس، حيث استطاع لوك من خلاله هدم حصن الملكية المقدسة إلى الأبد، وربط من خلال أفكاره بين الحقوق الطبيعية وبين الدستور الإنجليزي جاعلاً بذلك من نظريته عن العقد الاجتماعي، وعن هدف السلطة العامة، وحدودها مصدراً ينهل منه فلاسفة وعلماء القرن الثامن عشر في إنجلترا وفرنسا وكذلك أمريكا.

بلغ لوك منزلة عظيمة في تاريخ الفكر السياسي، حيث ناصر الحرية الفردية، ودافع عنها، وخلص الحياة السياسية من دكتاتورية هوبز وجعلها أكثر معقولية، استطاع لوك من خلال نظريته السياسية، أن يقدم للعالم فلسفة عقلية عميقة ذات نسق متكامل، وساهم بشكل فاعل في بلورة النظرية السياسية بمذهب الحقوق الطبيعية.

كان لنظريته السياسية في العقد الاجتماعي الأثر الكبير والعميق في الفلسفة السياسية من خلال تأثيره الضخم على أفكار كل من (ديدرو – وفولتير، وروسو)[7].

كان كتاب لوك (في الحكم المدني) كتاباً عملياً، حيث كانت له ثمرات عملية عظيمة داخل المجتمع الأوروبي والأمريكي، إلى درجة أن أصبح يوصف بأنه دستور الثورة الأمريكية[8]. حيث كان لذلك الكتاب تطبيقات عدة في الثورة الأمريكية، منها ما كشف عنه إعلان استقلال الولايات المتحدة 1776م، وكذلك ما كشفت عنه بنية المؤسسات السياسية

الأمريكية التي قامت عام 1787م من استعانة بآراء لوك، من حيث إعطاء قوة محددة للحكومة الفيدرالية وتمييز كبير وواضح بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية[9].

ورغم ما قدمه لوك من أفكار حول المجتمع السياسي إلا أن كتاب جان جاك روسو[10]، المعنون بـ(العقد الاجتماعي) انتشر في أوروبا وأمريكا، انتشاراً منقطع النظير، حيث كانت للأفكار التي عرضها في ذلك المؤلف الأثر الكبير على الحياة السياسية خاصة (فرنسا وأمريكا) التي اعتبرت كل منهما الكتاب دستوراً للثورة، وكانت للأفكار التي عرضها روسو في كتابه فاتحة لظهور مذهب جديد وهو المذهب الديمقراطي، الذي كان له صداً واسعاً وقوياً على الثوار في كلا القطرين، حيث اعتنق خطباء الثورة وقادتها الأفكار التي وردت في مؤلفات روسو، واعتبرت كتابه العقد الاجتماعي إنجيلاً للثورتين.

لقد تحولت اقتراحات وافتراضات روسو إلى نظريات سياسية رائعة، حيث تغلغلت روحه وعقائده في الأنساق والنظرية السياسية، وفي الجوانب التطبيقية للسياسة بشكل عام ، فاستطاع أن يساهم مساهمة عظيمة بآرائه عن مفهوم المجتمع السياسي المتمدن، كما استطاع إرساء قاعدة لإنشاء نظرية سياسية عظيمة، أصبحت من أهم النظريات السياسية في عصرنا الحالي.

المبحث الثالث: المنهج عند كل من جون لوك وجان جاك روسو:

أ- المنهج عند جون لوك من خلال كتاب في الحكم المدني: اتجه جون لوك اتجاهاً تجريبياً فيما يتعلق بالفلسفة بوجه عام، حيث آمن بالحواس كمصدر أول لمعارفنا، وعن الحواس تنشأ الأفكار البسيطة وعن هذه تنشأ الأفكار المركبة، ومن ثم تقوم معارفنا ابتداءً من الإحساسات[11].

رفض لوك الأفكار الفطرية التي نادى بها ديكارت، وجاءت فلسفته السياسية متفقة مع الاتجاه العام لنظريته، حيث نجده يرفض نظرية الحق الإلهي للملوك ويرى "بأن أفراد الأسرة المالكة لا يولدون وفي دمهم حق إلهي أو فطري لحكم الناس"[12].

وبذا فإن لوك استخلص بأن الناس يولدون أحراراً، لا أفكار في عقولهم، ولا فطرة في دمائهم، ولا أية ميزة تجعلهم يتميزون عن باقي البشر، حيث تكون المساواة بين أفراد البشر

مساواة مطلقة، ما دامت الطبيعة قد أكدت بأن الجنس البشري من معدن واحد، ومن أصل مشترك.

لقد بنى لوك نظريته السياسية، على أساس أنه إذا كان كل إنسان مساوياً للإنسان الآخر من حيث الميلاد، فإذن لابد أن يكون لكل إنسان نفس الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الإنسان الآخر، كما أنه لابد أن يخضع الجميع لقانون واحد هو قانون الطبيعة، لذلك عرض لوك في كتابه الحكومة المدنية أو (في الحكم المدني) نظريته عن الدولة ، حيث كان وبحكم تكوينه الديني، وما عاشه من أحداث سياسية وصدمات في المجتمع الإنجليزي من جانب الملكية المطلقة ملكية (آل استيوارت) ضد أنصار البرلمان وأنصار الحرية.

لقد كان لوك يحقد أشد الحقد على الحكم المطلق، ويحترق تعطشاً إلى خلق نظام حر ترتكز فيه السلطة إلى رضا الشعب، حيث لا تدع فيه فرصة أو مجالاً للاستبداد والتسلط والتحكم في أفراد المجتمع، حتى ولو انطوى على احتمال تسرب الفوضى إلى ذلك النظام.

لقد كان كتاب لوك (في الحكم المدني) ضربة قوية وقاسمة لنظرية الحق الإلهي المقدس (الحق المقدس للملوك) ولكن ذلك الأمر أدى إلى الحاجة لفقه يدعم ويشرع تهديم تلك النظرية في ظل قيام الثورة الإنجليزية، وبذا كان البحث عن شرعية خلع الملك وتحديد صلاحياته، فكان ذلك الكتاب نقله نوعية في تاريخ الفكر السياسي[13].

ب- منهج روسو من خلال كتاب العقد الاجتماعي: نشر روسو كتابه (العقد الاجتماعي) عام (1762م)، حيث كان ذلك الكتاب جزء من مصنف ضخم بدأه عام 1743م، ولكنه لم ينهه، حيث تضمن العقد الاجتماعي أربعة كتب عالج روسو في الكتاب الأول الميثاق الاجتماعي، وعرض في الجزء الثاني حقوق السيادة وحدودها، وقدم في الجزء الثالث دراسة عامة لأنواع الحكومات وخصص الجزء الرابع لمعالجة بعض مشاكل الحكومة[14].

لقد تميز كتاب العقد الاجتماعي بأسلوبه الفلسفي الخالص، كما أن روسو نبذ فيه المنهج السياسي الذي اتبعه في باقي كتبه، حيث أله فيه الجماعة السياسية، وسيادة القانون، ونشد إنشأ دولة مطلقة من غير قيد، دولة تكون السيادة فيها للشعب، وليس للفرد فيها أي نوع من الحرية، ألا تلك التي تقبلها الدولة، حيث أن هذا المنهج الذي سار عليه يختلف عن

منهجه في باقي كتاباته السياسية، تلك الكتابات التي دعي فيها إلى العودة للطبيعة، والدعوة إلى الحرية الفردية، والتمسك بالحقوق الطبيعية(15).

لقد كان لحياة روسو الشخصية الأثر البالغ على كتاباته ومنهجه ، حيث نلمس شدة تقلبه في المنهج مثلما تقلب في حياته الشخصية، حيث كان في بداية كتاباته الأولى شديد التعلق بالطبيعة، وظهرت رغبته الصادقة في التخلص من سيطرة المجتمع، بينما ظهر كتابه العقد الاجتماعي يدعو إلى إقامة مجتمع أو دولة مطلقة السيادة، يكون فيها الفرد يرزح تحت وطأة الجميع.

رابعاً- المجتمع السياسي بين لوك روسو:

أ- نشأة المجتمع السياسي عند جون لوك: عرض جون لوك في بداية حديثه عن كيفية نشأة الحكومة المدنية في المجتمع الإنساني بتقديم اعتراضه على أفكار توماس هوبـــز عن حالة الطبيعة الأولى التي اعتبرها حالة حرب مستمرة بين البشر، وعلى عكس ذلك رأى لوك بأن حالة الطبيعة الأولى هي حالة سلام كامل، وذلك لأن هذه الحياة خاضعة للعقل الإنساني، تلك الحياة يعمها الأمان والسلام نتيجة سيادة العقل الإنساني الذي يسير وفق القانون الطبيعي، والحقوق الطبيعية.

لقد اقتضت أهداف لوك من قيام المجتمع السياسي، ومن حديثه عن الحياة الطبيعية الأولى ووصفها بأنها حالة من السلام والأمن الدائم بأن يقر أن تلك الحياة خاضعة بالكامل للعقل الإنساني، الذي هو من صنع الطبيعة، وأن الحقوق الطبيعية لا يمكن أن تمحى بمجرد نشأة المجتمع السياسي، ولكن من جهة أخرى يرى لوك أن تلك الحقوق تظل قائمة رغم نشأة المجتمع السياسي؛ لأنها أصل لكل الحريات التي يتمتع بها الإنسان وهي دعامة لها حتى في ظل وجود المجتمع السياسي(16).

إن لوك بعد إقراره بأن المجتمع الطبيعي الأول هو مجتمع الحرية الكاملة، بدأ برفض نظرية سيادة الفرد في ذلك المجتمع، تلك النظرية التي اتخذها توماس هوبز ركيزة لنظريته في نشأة المجتمع السياسي، وهي التي استندت على السلطة الأبوية، أي سلطة الأب في الأسرة.

بدأ لوك الحديث في مسألة نشأة المجتمع السياسي بتوضيح مقته للعبودية، حيث يراها لا تتناسب وإنسانية الإنسان، ولا تتفق مع طبيعته البشرية، ولهذا فهو يرفض هذا الوضع المزرى الذي يظهره الواقع ويوضحه التاريخ.

إن لوك يرى بأن العقل والمنطق لا يمكن أن يقبلا باستعباد إنسان لإنسان آخر مهما كانت الظروف، ومهما كان ذلك الإنسان السيد، إذ لا توجد أية مقولة يمكن أن تقنع أي إنسان بأن يصبح عبداً لغيره من البشر[17].

إن المشكلة التي تعاني منها المجتمعات البشرية بكل أشكالها حسب رأي لوك جاءت نتيجة اعتقاد الناس بأن النظم السياسية، أنبنت على أساس أن للملوك حقاً إلهياً بالسلطة المطلقة، وبذا تم تجريد جميع البشر من حقهم في الحرية الطبيعية، وعرضوا جميع المحكومين لأشنع أنواع الظلم والاستعباد، بل أنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما حاولوا تقويض جميع النظم السياسية والحكومات التي لا تسير في ركابهم، كما لو كان غرضهم شن حرباً على جميع أشكال الحكم التي تخالفهم وتفويض أسس المجتمع البشري.

إن نظرية العبودية التي تحدث عنها لوك في بداية كتابه (في الحكم المدني) ترى إن جميع البشر عبيد لوريث آدم الشرعي بحق إلهي مقدس، يجب إلا يمس، أي أن جميع البشر يولدون في ظل العبودية، ولا يستطيع أي إنسان التخلص من تلك العبودية ، إلا بالتخلي عن حياته[18].

ولكن هذا الأمر حسب رأي لوك لا يستند لأي دليل منطقي ولا ديني ولا عقلي، حيث أن المنطق والدين والعقل كل أولئك يرفضون العبودية ويقولون بالحرية[19].

ومثلما رفض لوك قضية العبودية فأنه يرفض كذلك قضية التوريث في السلطة والحكم أي انتقال السلطة عن طريق الوراثة من الأب إلى الابن مهما كانت الظروف أو الأسباب[20].

إن لوك يرى بأن جميع حكومات الأرض ما هي إلا نتاج السطوة والغلبة والعنف، حيث الغلبة للأقوى، والأقوياء باستمرار يقومون بسلب حرية الأضعف منهم ، ويبررون ذلك الأمر بالحق الإلهي أو الأبوي أو غيرهما من المبررات الواهية.

لقد كانت غاية لوك من هذا التقديم لنظريته في السلطة ، توضيح موقفه من الفلاسفة السابقين له وخاصة توماس هوبز وأنصار الملكية، ويبطل تلك المزاعم التي قالوا بها والتي تدعم الملكية المطلقة.

بدأ لوك حديثه عن الحياة الطبيعية الأولى، بتوضيح الحالة التي كان عليها البشر في الوضع الطبيعي، فذكر بأن البشر كانوا يعيشون في ظل الحرية التامة، تلك الحرية التي تمكن كل فرد من القيام بما يريد وقت ما يريد، كما تمكنه من التصرف بأملاكه وفق ما يرى، حيث أن الطور الطبيعي طور من الحرية ، فهو ليس طور من الإباحية، فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته ، إلا أنه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها ، ما لم يستدع ذلك غرض أشرف من مجرد المحافظة عليها[21].

إن هذا التصور الذي يضعه لوك للحياة الطبيعة الأولى، يختلف عن ذلك التصور الذي وضعه هوبز من قبل[22]، حيث يرى لوك بأن الإنسان يتمتع بالحرية، ولكن تلك الحرية لا تتعدى حق التصرف في الممتلكات والتصرف في النفس بحدود، أي أن تلك الحرية التي يملكها الإنسان في الطور الطبيعي يجب ألا تلحق أي ضرر بالإنسان نفسه أو بالآخرين الذين يعيشون معه؛ لأن ذلك يناقض القانون الطبيعي.

إن القانون الطبيعي حسب رأي لوك يخضع له جميع البشر بشكل تلقائي، حيث يتصرف كل إنسان وفقاً لقواعده فيتكون الطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع، والعقل –وهو تلك السنة – يعلم البشر جميعاً لو استشاروه أنهم جميعاً متساوون وأحرار[23].

إن الحياة الطبيعية عند لوك هي حياة سلام كامل وأمن وأمان كاملان، ذلك لأن الحياة الطبيعية سابقة عن حياة الحرب، فهي حياة يتمتع فيها البشر بالحرية والسيادة والمساواة الكاملة، حياة يتمتع فيها جميع الناس بنفس القدر بالكرامة والعقل الإنساني هو الحكم بين تصرفات الأفراد، حيث تعم تلك الحياة بالتعاون والحب، ولا توجد أو تظهر حالة الحرب إلا إذا قام إنسان بسلب سيادة إنسان آخر أو أناس آخرين أو حاول أن يصادر سيادتهم لصالحه، عندها فقط تقع الحرب.

إن لوك يعتبر الحياة الطبيعية خالية من أي نوع من أنواع الحكم أو السلطة أو السياسة، فهي حياة ملؤها الحرية، لكل فرد فيها الحق بالتمتع الكامل بحريته ، ومن يحاول أن يقوم بسلب حرية الآخر أو مصادرة حرية الآخر لصالحه يعد عدواً للإنسانية[24].

يعتبر لوك ظهور السلطة السياسية هي السبب في ظهور حالة الحرب، حيث أن "من يحاول أن يخضع امرءاً ما لسلطته المطلقة إنما يشن الحرب عليه، إذ يكون ذلك بمثابة إعلان العزم على السطوة على حياته... فمن أراد السيطرة التامة على امرئ ما فإنما يريد إكراهه عنوة على ما يتناقض مع حقه بالحرية أي يجعله عبداً له... إن من يريد سلب حرية امرئ ما، في الطور الطبيعي إنما يرمي إلى سلب كل ما عداها"[25].

إن الحرية التي يتمتع بها الإنسان في الحياة الطبيعية الأولى، تمكن الإنسان من القيام بأمرين هامين هما[26]:

1- القيام بمعاقبة المجرم عن الجرم الذي يرتكبه بالقدر الذي يكون كافياً لردعه، أو ردع أمثاله عن القيام بمثل ذلك الجرم.

2- الحصول على الحق في التعويض عن الضرر الذي قد يصيبه من جراء ذلك الجرم.

إن العقل الإنساني هو المحدد لنوع العقوبة، ومقدار التعويض الذي يطالب به الإنسان المتضرر، أو ينتزعه من المجرم، ولكن لوك يدرك إدراكاً كاملاً بأن الإنسان بطبعه أناني، يميل إلى مصالحه الخاصة باستمرار، وهذا الأمر قد يدفعه إلى أن ينزل عقوبة أكبر من الجرم الذي وقع عليه، ولذا نرى لوك لا يقر أن يملك الإنسان الفرد حق إنزال العقوبة بالآخرين في الطور الطبيعي، حيث أن حدوث ذلك الأمر يؤدي إلى خلق الفوضى والذهاب إلى حالة الحرب في المجتمع الطبيعي.

إن رفض لوك لإقرار ذلك الحق الطبيعي، يوقعه في إشكال ، يكمن في تعارض ذلك الحق الطبيعي الذي يقول (بإنزال العقوبة وتحديد التعويض) مع التكوين الطبيعي للإنسان بأنه أناني ويميل إلى المصلحة الخاصة، تلك الصفات التي تجعل من الإنسان غير عادل في اتخاذ القرار المناسب لتعويض الضرر، ولكي يخرج لوك من هذه الإشكالية نراه يدعو لإقامة مجتمع سياسي متمدن على إنقاض المجتمع الطبيعي، حيث يرى لوك بأن ذلك المجتمع السياسي المتمدن لا يقوم إلا عبر إجراء عقداً اجتماعياً بين كافة أفراد المجتمع

الطبيعي الأول، فيتحول ذلك المجتمع الطبيعي بفعل العقد إلى مجتمع مدني سياسي، وهذا ما سيتم تناوله في الفقرة التالية:

ب- نشأ المجتمع السياسي عند جان جاك روسو: بدأ جاك روسو حديثه عن نشأة المجتمع السياسي الأول بمقولته المشهورة: "ولد الإنسان حراً طليقاً ، ومع ذلك فهو مثقل بالقيود في كل مكان"[27].

أوضح روسو في هذه المقولة بأن الإنسان لا يمكن أن يكون عبداً بالطبيعة، حيث أنه رفض بتلك المقولة بشدة عبودية الإنسان، ورأى بأن الإنسان يولد وهو يتمتع بكامل حريته، ولكن ما يلبث أن يفقد تلك الحرية، وهذا ما دفعه للبحث عن أسباب ذلك التضارب الذي يعيشه الإنسان، أي البحث عن أسباب فقد الإنسان لحريته الطبيعية التي ولد وهو يتمتع بها.

بدأ روسو حديثه عن العبودية بفحص ودراسة أفكار الفلاسفة السابقين له، الذين قالوا بالعبودية الطبيعية، حيث ذكر بعضهم إن الإنسان يمكن أن يفقد حريته الطبيعية نتيجة المنفعة أو المصلحة، وعقدوا بذلك مقارنات بين الأسرة والمجتمع الطبيعي، ولكن روسو رفض تلك الأفكار، ورأى بأن كل الناس ولدوا أحراراً ومتساوين، وذلك يعني بأنه لا توجد فوارق طبيعية بين البشر، فالناس جميعاً يتمتعون بالحرية بنفس القدر، والإنسان لا يمكن أن يتنازل عن حريته إلا إذا رأى أن في تنازله ذلك قد يتحصل على بعض المنافع، وأن تلك المنافع لا يمكن أن تتحقق له إلا بفعل ذلك التنازل[28].

إن روسو يرى أن المنفعة التي قد يتحصل عليها الإنسان من أسرته في صورة الخدمات والرعاية والعناية التي قدمها كل من الأب والأم إلى أبنائهما قبل البلوغ لا توجد على مستوى المجتمع السياسي، حيث أن الحاكم في كثير من الأحيان يقوم بأعمال ليس فيها نفع للشعب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى روسو بأن المنفعة التي يحصل عليها الفرد من الأسرة لا تسلب حريته أوحقه في التمتع بكامل سيادته، فكيف يتم التنازل عن تلك السيادة في المجتمع السياسي، وخاصة إن الذي يفقده الإنسان بفعل التنازل أكثر من المنفعة التي يتحصل عليها، ولذا فإن روسو نتيجة ذلك التحليل يرى بأنه لا يمكن أن تكون المنفعة أساساً لقيام السلطة السياسية أو سبباً في تنازل الأفراد عن سيادتهم وحريتهم[29].

وقبل أن يوضح روسو رأيه في قضية المجتمع السياسي نراه يرفض آراء بعض من الفلاسفة السابقتين له، والذين قاموا بتقسيم المجتمع السياسي إلى حكام وشعوب ومن أهم هؤلاء (جروثيوس)(**) وهوبز حيث رفض وجهة نظرهما بشدة، باعتبار أن هذين الفيلسوفين كانت نظرتهما للمجتمع الإنساني أنه مكون من قطعان من الماشية يقوم الحكام برعايتها وافتراسها، أي أن النوع الإنسان قد قسم إلى قطعان من البهائم ، لكل قطيع منها رئيس يرعاه ليفترسه(30).

لقد استطاع روسو أن يقدم نقداً لاذعاً لآراء هؤلاء حول العبودية، بل أنه وضعهما في قائمة الفيلسوف (فيلون(***)) الذي كان يظن بأن "الملوك كانوا من الآلهة وأن الشعوب كانت من البهائم"(31).

ومثلما قدم روسو نقده لفكرة العبودية عند فيلون الإسكندراني، قام كذلك بنقد فكرة العبودية الطبيعية عند الفيلسوف اليوناني أرسطو، الذي يرى بأن الناس لا يتمتعون بالحرية والمساواة الطبيعية(32).

لقد اعتبر روسو أن أرسطو قد جانب الصواب بقوله بالعبودية الطبيعية، ذلك لأنه لم يستطع إدراك حقيقة العبودية، وسبب وجودها في المجتمع، فهي ليست بالطبيعة، ولكن القوة هي التي أوجدت تلك القضية، فالإنسان القوي الذي تغلب على الضعيف قام باستعباده وسلب حريته وممارسة الظلم عليه بفعل القوة وجعل منه عبداً له.

إن القوة هي التي جعلت الإنسان خانعاً ضعيفاً إلى درجة أنه لم يعد يفكر في الخروج من ذلك الوضع غير الطبيعي، وبذا يرى روسو بأنه يمكن أن نرى أناس يولدون في ظل العبودية، ولكن ذلك الأمر لا يعني عند روسو بأن هناك عبودية طبيعية ، حيث يرى "بأن القوة هي التي صنعت العبيد الأولين، وأن جبنهم آدامهم عبيداً"(33).

ومن جانب آخر يرى روسو بأن القوة لا يمكن أن تكون مبرراً كافياً لانتزاع حرية إنسان آخر، "فالقوي لا يكون ابدأ قوياً بما فيه الكفاية؛ لأن يكون دائماً سيداً..."(34) ذلك لأن القوة هي حالة غير ثابتة للإنسان، فالرجل القوي اليوم قد يكون ضعيفاً غداً، كما أن القوي في مكان ما قد يأتي إليه إنسان آخر أقوى منه في مكان ما، ولذا إذا اقرينا بأن القوي من حقه أن يسلب حرية الضعيف وسيادته، نجد أن السيد اليوم قد يصبح عبداً غداً وهذا أمر

غير منطقي، وبذا فإن القوة لا يمكن أن تكون أساساً لسلب سيادة إنسان إلا إذا تحولت تلك القوة إلى حق، وتلك الطاعة التي تفرضها إلى واجب، وهذا لا يمكن أن يكون حيث أن القوة لا يمكن أن تصنع الحق، كما أن الطاعة التي تفرض بفعل القوة هي عمل ضرورة وليست عمل إرادة.

إن روسو يرى بأن "الإذعان للقوة عمل ضرورة لا عمل إرادة"[35] ذلك أن الإنسان الذي يطيع الأوامر بفعل القوة، هو مضطر لأن يفعل ذلك؛ لأنه قد يصاب بضرر أكبر إذا لم يفعل، ولذا فإننا لا نستطيع أن نقول بأن ذلك الإنسان يريد أن يطيع الأوامر من تلقاء نفسه، وبمحض اختياره؛ لأن الحق وحده هو الذي يتبعه الإنسان بكامل إرادته، أما القوة فهي بكل تأكيد عمل ضرورة.

إن القوة بكل تأكيد تتناقض مع الحق، كما تتناقض مع الواجب؛ لأن الواجب نابع من داخل الإنسان، والواجب لا يكون كذلك إلا إذا كان حقاً، ولا يرى روسو أن هناك حقاً إلا وفق العهود التي تعتبر أساساً لكل سلطة شرعية بين البشر[36].

لم يكتف روسو برفض قضية العبودية الطبيعية بل أنه انتقل للحديث عن إمكانية نقل الفرد ملكية حريته إلى إنسان آخر، وكذلك إمكانية نقل الشعب لملكية حريتهم لشخص آخر أو أشخاص آخرين.

بدأ روسو في نقاش هذه المسألة بإبطالها والقول بخطأ هذا الافتراض من أساسه، حيث أنه إذا ما رضى فرد من داخل المجتمع بأن يتنازل عن حريته وسيادته لإنسان آخر ليصبح عبداً، فإن الشعب بأكمله لا يمكن أن يقوم بذلك، لهذا يرى بأن الملكية لا تتم نقلها من قبل الفرد إلا إذا كان ذلك الفرد يحصل على مقابل لذلك النقل الذي يأتي في صورة (هبة أو بيع) فالإنسان الذي ينقل حريته لإنسان آخر ليصبح عبداً له، لابد له من أن يحصل على شيء يراه أهم من حريته ، مثل ضمان حياته أو معاشه على الأقل، ولكن لماذا الشعب يقوم ببيع حريته؟!

إن روسو يرى بأن الحاكم لا يملك شيئاً يقدمه للشعب، حتى الهدوء والطمأنينة التي يتحدث عنها الكثير من المفكرين لا يستطيع الحاكم توفيرهما للشعب، بل بالعكس إذ قد ينزل

الحاكم بشعبه بعد أن يتنازلوا له عن حريتهم ألواناً من العسف والظلم أكثر من ذلك الذي قد أصابهم وهم في حالة الطبيعة[37].

إن روسو يرى بأن تنازل الإنسان عن حريته لأي سبب كان، يعني تنازله عن أسمى شيء يملكه، أي تنازله عن صفته كإنسان وعن جميع حقوقه الإنسانية وواجباته أيضاً، ذلك لأن الحرية لا يمكن أن يعوض عنها بأن شيء إذا ما فقدها الإنسان، والتنازل منها عنها مناقضاً للطبيعة البشرية، فالإنسان إذا ما قام بالتنازل عن حريته تحول إلى كائن آخر، وتدنى إلى أسفل قائمة الحيوانات لأن الحرية لصيقة بالإنسان التصاق الجسد بالروح، لا تنفصل عن الإنسان إلا بالموت.

إن روسو يرى بأن العبودية هي التي تقود إلى الحرب، والحرب لا تكون بين أفراد المجتمع الواحد، وإنما تكون بين المجتمعات المختلفة (دول)، والأفراد في حالة الحرب ليسوا أعداء بعضهم إلا عرضاً، ولهذا يجب أن نرفض العبودية، بكل أشكالها، ويجب العودة إلى الحياة الطبيعية، الحياة التي يكون كل الناس فيها يتمتعون بالحرية الكاملة والسيادة الكاملة، لكي ينهوا حالة الحرب ويعقدوا عقدهم لقيام المجتمعات السياسية السليمة التي تقوم على أساس الحرية والكرامة.

من خلال العرض السابق اتضح بأن كل من لوك وروسو قد اتفقا على أن الحياة الطبيعية الأولى هي حياة الحرية الكاملة للإنسان والسيادة الكاملة، تلك الحرية والسيادة التي تمكنه من امتلاك ما يحافظ به على حياته، وتمكنه من القيام بمعاقبة المجرم عن الجرم الذي يرتكبه بالقدر الذي يكون كافياً لردعه أو ردع أمثاله عن القيام بمثل ذلك الجرم، كما تمنحه الحق في الحصول على التعويض المناسب عن الضرر الذي لحق به.

لقد اتفق كل من لوك وروسو على أن الحياة الطبيعية الأولى هي حياة أمن وسلام وحرية، واتفقا أيضاً بأن حالة الحرب لم تكن في الحياة الطبيعية بل هي نتاج محاولة استعباد أفراد آخرين وتحويلهم لبعض أفراد المجتمع الطبيعي إلى عبيد، وهذا الأمر لم يحدث في المجتمع الطبيعي، بل حدث في المجتمع السياسي، حيث أن الحرب ظاهرة حدثت في ظل المجتمع السياسي؛ لأنها لا تكون إلا بين الدول، وبالرغم من أن الأفراد هم وقودها إلا أن الحرب لا تكون بين أفراد بل تحدث بين كيانات سياسية.

إن كل من لوك وروسو اتفقا على رفض ظاهرة العبودية بمختلف أشكالها ومسبباتها، واعتبرها سلباً لإنسانية الإنسان، ورأى كل منهما بأن الحل للخروج من حالة الحرب القضاء على العبودية هو قيام ما أطلقا عليه اسم العقد الاجتماعي.

خامساً- العقد الاجتماعي بين جون لوك وجان جاك روسو:

أ- العقد الاجتماعي عند جون لوك: يعتبر لوك بأن الحياة الطبيعية الأولى حياة الحرية المطلقة خالية من أي نوع من أنواع السلطة والحكم، وإن المجتمع السياسي أو المدني لا يقوم إلا بإنشاء العقد الاجتماعي، والسؤال الذي يطرح الآن هو كيف يتم بناء المجتمع السياسي من خلال العقد الاجتماعي؟وما نوع العقد؟ ثم ما نصه؟ وما النتائج المترتبة عليه؟.

يرى جون لوك بأن العقد الاجتماعي الذي يولد عنه المجتمع السياسي لا يقوم "إلا حيث يتنازل كل فرد عن الحق الطبيعي للجماعة تنازلاً تاماً بشرط أن لا يحال بينه وبين اللجوء إلى القانون الذي تقره تلك الجماعة"[38] بمعنى أن المجتمع السياسي لا يمكن أن يقوم إلا بعد أن يتم تنازل كل أفراد المجتمع الطبيعي عن كامل حقوقهم الطبيعية وخاصة تلك التي تقضي بالمحافظة على الملكية ومعاقبة الخارجين عن القانون الطبيعي إلى المجتمع بكامله والذي هو من الناحية الواقعية يظهر في صورة الدولة السياسية، وهي التي لا تظهر إلا في صورة الحكومة التي لا تظهر إلا في شكل مجموعة من الأفراد الطبيعيين، الذين يقومون بمهام الحكومة، حيث يتحولون نتيجة لتلك المهام إلى أشخاص اعتباريين، بمعنى يتحصلون على حق وضع الشرائع والقوانين التي تنظم الملكية في المجتمع الجديد (المجتمع السياسي) يتحصلون على حق معاقبة الخارجين عن تلك القوانين والشرائع التي يضعونها وبذا يتحولون (أعضاء الحكومة) إلى أفراد اعتباريين لهم قدسية داخل المجتمع السياسي (الدولة) حيث يملكون جوازات سفر خاصة (حمراء) ليتم معاملتهم معاملة خاصة وفق قانون خاص يقفز على القانون العام، ولا يستطيع أحداً أن يحاسبهم أو يوقفهم عن العمل إلا وفق القانون الخاص ووفق إجراءات خاصة، ليس كمواطنين بل باعتبارهم أعضاء في الحكومة، وبذا فإن أعضاء تلك الهيئات الحكومية يسلبون الحقوق الطبيعية من أفراد المجتمع بدعوى قيامهم نيابة عن الشعب ووفقاً للعقد الاجتماعي بما لا يستطيع الشعب أن يقوم به أو لعجز الشعب عن القيام به.

إن لوك يرى بأنه "حينما يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السلطة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني"[39].

إن المجتمع السياسي أو المدني الذي يتحدث عنه لوك، يتكون من مجموع الأفراد الطبيعيين بفعل العقد الاجتماعي، ليحصلوا بدلاً منها على المساواة الكاملة وفق القانون، حيث يتم ذلك التنازل كما يشير إليه لوك عن طريق الاتفاق بين أفراد الجماعة على إنشاء المجتمع السياسي المدني.

إن الاتفاق بين الأطراف المختلفة المكونة للعقد عند لوك شرط ضروري لقيام العقد الاجتماعي، ولكن لوك لم يوضح الطريقة التي يتم بها الاتفاق ، إلا أنه أشار بأن الخروج من حالة الحرب قد تكون هي حالة الاتفاق، ولذا نراه يقر بأن، "نشوء جميع الحكومات السلمي كان منوطاً برضى الشعب"[40].

إن هذا الأمر الذي يتحدث عنه لوك قد يكون صحيحاً في أنشأ أول مجتمع سياسي، ولكن الآن بعد مرور زمن طويل على تلك الحادثة، يولد الناس في ظل مجتمعات سياسية قائمة ويناشونفي ظل مجتمعات سياسية قائمة، كيف يتم العقد بالنسبة لهؤلاء؟

إن لوك يوضح بأن الفرد يمكنه التعبير عن موافقته بإنشاء المجتمع السياسي الذي ولد فيه، والدخول فيه بأحد الطريقتين:[41]

1- الطريقة المعلنة: حيث يقوم الفرد بالتعبير عن موافقته في العيش وفق النظام السياسي الموجود.
2- الطريقة غير المعلنة: (الضمنية) وهي تلك التي يربطها لوك بالملكية، فعندما يملك الفرد جزءاً من الأرض، وتكون تلك الأرض خاضعة لدولة ما، أو تحت سيادة سلطة ما، فإنه بامتلاكه لتلك القطعة من الأرض إنما يعبر عن موافقته الضمنية على قيام تلك الحكومة، والمجتمع السياسي.

من خلال ذلك يرى لوك بأن الإنسان الفرد يستطيع الاحتفاظ بحريته الطبيعية إلى أن يبلغ سن الرشد، عندها يمكنه أن يختار الانضمام لأي عقد يراه مناسباً له، أو الانتقال إلى

مجتمع سياسي يختاره ويرضاه أو أن ينظم إلى أي مجموعة من الأفراد لينشئوا مجتمعاً سياسياً جديداً وفق عقد يشكلونه فيما بنيهم.

إن مبدأ الموافقة الذي يقول به لوك لا يكون بنفس السهولة من الناحية الواقعية (العملية) حيث أن الإنسان يولد ويعيش فترة طويلة تحت سيطرة والديه وفي ظل مجتمع لم يشارك في صنع سياسته قبل أن يسمح له بالاختيار، حيث أن الظروف التي تصاحب تلك الفترة التي يقضيها الإنسان قبل أن يصل إلى سن الرشد قد تعوده على السير في طريق معين، وتحدد وترسم له طريق المستقبل الذي يجب أن يسير فيه حيث تلعب التربية دوراً رئيسياً، وبالتأكيد يقوم الآباء في فترة التربية بتسريب أفكارهم وقناعاتهم الخاصة إلى الأبناء، وعندما يصل الأبناء سن الرشد يجدون أنفسهم حيث تلك الأفكار والقناعات التي تعلموها.

كما أن لوك ربط بين الملكية الفردية وبين حرية الاختيار، حيث أن الإنسان الذي يختار الانضمام لمجتمع سياسي ما غير الذي ولد فيه، عليه أن يتنازل عن جميع أملاكه في المجتمع الأول الذي ولد فيه، وهذا الأمر يجعل الاختيار صعباً، وفي بعض الأوقات مستحيلاً، إذ من الصعب على الإنسان أن يختار الانضمام إلى مجتمع غير المجتمع الذي وجد فيه آباءه وأجداده، مثلما من الصعب أن يجد مجتمعاً جديداً يقبل به دون أن يقدم لذلك المجتمع فائدة له، أياً ما كانت تلك الفائدة.

وحتى يتمكن لوك من تجاوز كل تلك الانتقادات نراه يذهب إلى القول بأن الإنسان الذي يكون غير راضي عن شكل النظام السياسي الذي وجد فيه ولم يستطع أن يختار مجتمعاً آخر عليه الانضمام لأمثاله من الأفراد في ذلك المجتمع ويثوروا على النظام القائم، وهو ما يدل على تقديم لوك تبريراً للثورات التي كانت تحدث في أوروبا في تلك الفترة بشكل عام وفي إنجلترا بالشكل خاص.

إن العقد الاجتماعي الذي يتحدث عنه لوك يمنح الحكومة سلطة وضع القوانين التي تحافظ على أرواح وممتلكات أفراد المجتمع، وهذا الأمر بالتأكيد يؤدي إلى الحد من الحرية الطبيعية للأفراد، حيث يظهر المجتمع المتمدن السياسي الذي لا يوجد به إلا القوانين المدنية التي تصدرها الحكومات.

لقد منح عقد لوك الاجتماعي الحكومات حق تنفيذ القوانين – أي حق تنفيذ العقوبات ضد الخارجين عن القانون الذيتصنعه تلك الحكومات– من أجل الوصول إلى المجتمع المتمدن الرشيد، حيث أن الأفراد في ظل ذلك المجتمع يتنازلون عن المساواة والحرية والسلطة التنفيذية التي تعتبر أهم مكاسبهم في الحياة الطبيعية لصالح الحكومات التي تعتبر أعضاءها فوق تلك القوانين، حيث يتحول أولئك الأعضاء إلى مجموعة من الأفراد الاعتباريين، ويستولون على كل السلطات، وينفذون القوانين بدعوى أنهم ممثلين للشعب.

إن لوك يؤكد بأن الأفراد في الحالة الطبيعية لا يتنازلون عن كامل الحقوق الطبيعية، ولكن يتنازلون عن جزء من تلك الحقوق وهي القدر الذي يكفل لهم قيام (الصالح العام) ، ويظهر القدر الباقي من تلك الحقوق الطبيعية قائماً في عهدة الأفراد في ظل المجتمع السياسي كقيد على السلطة السياسية، هذا من جانب ومن جانب آخر يرى لوك بأن التنازل لا يتم للحكام، ولكن التنازل يتم للمجتمع أي من أجل إقامة المجتمع السياسي المدني فقط، ومن ثم يصبح المجتمع هو المنفذ الأول والموجه الأول والأوحد للقانون في الدولة السياسية، وتصبح الحكومة وأفرادها تحت سلطة الدولة السياسية أي المجتمع السياسي، وهنا نرى لوك كيف أنه يفرق بين الدولة السياسية التي تنشأ بفعل العقد الاجتماعي وبين الحكومة والتي تأتي في مرحلة لاحقة بفعل القوانين التي تنشأ بفعل العقد الاجتماعي، وبهذه الطريقة نرى لوك قد حاول أن يقضي على فكرة سلطة السيادة المطلقة التي كان يتمتع بها الحكام والحكومات في مختلف المجتمعات[42].

ب– العقد الاجتماعي عند جان روسو: بعد أن قدم جان جاك روسو لنشأة المجتمع السياسي وأوضح ضرورته رأى ضرورة عودة الإنسان إلى القواعد الطبيعية التي تحدد لنا شكل التعاقد الذي يجب أن يكون بين البشر لتكوين المجتمع السياسي المتمدن فأكد بأن العقد الاجتماعي يمر بمرحلتين هما:

1– عقد بين كافة أفراد المجتمع البدائي فيما بينهم وذلك من أجل قيام المجتمع السياسي المدني، ويسمى هذا العقد بالميثاق الاجتماعي ويظهر من خلال هذا الجزء من العقد (الشعب)، وهذا يعني عند روسو أن وجود الشعب سابقاً عن وجود المجتمع السياسي، وسابقاً لوجود الحاكم[43].

وينص العقد الأول (الميثاق الاجتماعي) كما وضحه روسو: "بأن يبيع كل مشترك نفسه وجميع حقوقه إلى الشركة بأكملها، بيعاً شاملاً كاملاً"[44].

وهذا يعني أن يبيع الإنسان كل ما يملكه من حرية وسيادة لمجموع أفراد المجتمع ، وذلك البيع مقابل حصوله على المساواة مع بقية الأفراد في ذلك المجتمع، ولكن ألا يكون في هذه الحالة المجتمع الجديد، مجتمع فاقدي الحرية والسيادة؟ وأكثر من ذلك كيف يستطيع من قام ببيع سيادته إلى شيء وهمي (الكل المجهول) الذي لا يظهر إلا من خلال مجموع أو كل الأفراد الطبيعيين ، أن يقرر بأن يضع تلك السيادة في يد أفراد دون غيرهم (الحكومة) أو يقرر أن يسترجعها إليه دون أن يقوم بشرائها من جديد؟

إن روسو يخرج من هذه الإشكالية بقوله بأن الميثاق الاجتماعي وهو العقد الأول الذي ينتج عنه الحالة المدنية للمجتمع، ينتج أيضاً ما يسمى (بالإرادة العامة العليا) يقول في ذلك: "إن كل منا يضع شخصه وكل قوته شركة تحت إدارة الإرادة العامة العليا"[45].

ولكن السؤال الذي يطرح الآن، ما هي الإرادة العامة العليا؟ مما تتكون وما هي حدودها؟

إن روسو يوضح بأن الإرادة العامة العليا تظهر في شكل إرادات مجموع الأفراد المتنازلين عن حقوقهم الطبيعية والمكونين للمجتمع المدني، وبذا حاول روسو الهروب من إشكالية تقسيم أو تجزئة السلطة، أو إشكالية التنازل عن السيادة أو نقدها من الإنسان الطبيعي، وذلك بأن جعل جوهر العقد الاجتماعي الفرد الطبيعي المالك للحقوق الطبيعية، حيث أن العقد في المرحلة الأولى يكون بأن يتنازل الإنسان الطبيعي في المجتمع الأول مالك الحقوق الطبيعية – لنفسه، أي يقرر بينه وبين نفسه (أي يعقد النية والعزم) على الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، وبذا تنشأ المرحلة الأولى من العقد الاجتماعي، ويتجاوز روسو بذلك مشكلة تقسيم أو تجزئة الحقوق الطبيعية أو التنازل عنها، وبمعنى أوضح فأن الفرد لم يتنازل من الناحية الواقعية عن حقوقه، ولكن استفاد من تلك الحقوق في اختيار التحول إلى الحالة المدنية دون فقدان الحقوق الطبيعية، وبذا يتم تكوين المجتمع المدني، وتظهر ما يسمى بالإرادة العامة، وهي من وجهة نظر روسو، إرادة كل

المنخرطين في العقد الأول والمكونين للمجتمع المدني، أي إرادة كل الشعب، وهذه الإرادة لا تحدها أو تقيدها أية حدود أو قيود.

2- وبظهور الإرادة العامة العليا يحدث العقد الثاني أو الجزء الثاني من العقد الاجتماعي، حيث يكون ذلك العقد بين الشعب بأكمله وهو في الحالة المدنية من جهة، والمؤسسات التي تنتج من تحول المجتمع المدني إلى الحالة السياسة، من جهة أخرى حيث تظهر مؤسسات الحكم (مجلس النواب) المجلس القضائي أو المجلس التشريعي، المجلس التنفيذي، وكل مؤسسات السلطة والتي أساسها الإرادة العامة العليا، ويظهر المواطن، أي يتحول الفرد إلى مواطن له حقوق وعليه واجبات وفق القانون، ولذا فإن روسو يرى بأن المواطن إذا ما رفض أن يطيع الإرادة العامة العليا بعد قيام العقد الاجتماعي بجانبيه، يكون من حق الهيئة السيادية (الحكومة) أن ترغمه على الطاعة باعتباره مواطناً، وليس باعتباره عضواً في هيأة السيادة.

وبذا يعتبر روسو بأن الحياة السياسية هي حياة أفضل من الحياة الطبيعية لأنها حياة يسودها العدل والسلوك الإنساني المتمدن، الذي يحل محل الأنانية والحقد والحسد الذي تتسم به الحياة الطبيعية[46].

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن كل من لوك وروسو، قد أقرا بالسيادة العليا في المجتمع السياسي المدني للشعب بصفته الجمعية، بكل أفراده، ذلك لأن الشعب هو الذي أقام المجتمع السياسي المتمدن عن طريق العقد الاجتماعي، وبالرغم من اختلافهما في الطريقة التي أقاما بها العقد الاجتماعي، وما ترتب عليها من إشكالات تم مناقشتها، إلا انهما اتفقا على أن السلطة السياسة العليا في المجتمع بعد العقد الاجتماعي تكون بيد الشعب، حيث لا قوة عظمى في المجتمع السياسي المدني إلا قوة الشعب بكامله، كما آمن كلاهما بأن الإرادة الحقة في المجتمع السياسي المدني هي إرادة الشعب بكامله، وليست إرادة الحاكم أو الملك، وإن تلك الإرادة العامة يجب أن تلقى الطاعة من كل المؤسسات السياسية في المجتمع المتمدن.

لقد أكد كل من لوك وروسو بأن الإنسان الفرد الذي فقد حريته بفعل العقد الاجتماعي، حصل مقابل ذلك على الحرية المدنية والحرية السياسية والاجتماعية ويستفيد من ذلك العقد

بتملك ما يملكه وفق القانون الناتج عن التعاقد الاجتماعي، ويعوض على الأنانية بحرية معنوية عاقلة (حرية المجتمع بأسره) تلك الحرية التي تظهر في وجوه الحياة الأخلاقية، وتظهر في فكرة الحق والمساواة الحقيقية وفق القانون.

سادساً- الحكومات والسلطات عند جون لوك:

أ- أنواع الحكومات والسلطات عند جون لوك: لقد كان جون لوك شديد التأثر بما يجري من أحداث في إنجلترا خاصة تلك الصراعات والحروب التي كانت قائمة بين أنصار الملكية من جهة وأنصار البرلمان من جهة أخرى، وحيث أن لوك كان مناصراً للبرلمان، فقد كان رأيه في تكوين العقد الاجتماعي، وتحول المجتمع من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية المتمدنة مثقفاً مع فكرة سيطرة البرلمان على السلطة السياسية في إنجلترا، ولذا كان من نتائج عقده تقسيم السلطة في المجتمع السياسي المتمدن إلى ثلاث أقسام هي:[47]

أ- السلطة التشريعية: وهي أسمى أنواع السلطة، حيث أن هذه السلطة أهم وظيفة من وظائف الحكومة، تتولى السلطة التشريعية مهمة وضع القوانين اللازمة لحفظ المجتمع السياسي المتمدن وأعضائه، وتكون هذه السلطة بيد ممثلي الشعب الذين يحصلون على هذا الحق من خلال الانتخاب أو بالوراثة.

ب- السلطة التنفيذية: وهي التي يعهد إليها بتنفيذ القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية، حيث تسهر هذه السلطة على تنفيذ القوانين دون أن تكون تابعة لتلك السلطة التشريعية.

ج- السلطة الفيدرالية: (الاتحادية) وهي تلك السلطة المكونة من ممثلين عن المدن والمقاطعات الانجليزية، حيث يقوم الملك بتعيين أولئك الممثلين (مجلس اللوردات).

وحيث أن لوك قد أدرك أهمية السلطة التشريعية فقد جعلها أهم السلطات في المجتمع السياسي المتمدن (الدولة) ولهذا نراه قد رتب الحكومات وأنواعها على هذا الأساس فقسمها إلى ثلاثة أقسام هي:[48]

1- الحكومة الديمقراطية: وهي تلك الحكومة التي تكون السلطة التشريعية فيها بيد الأكثرية التي تقوم بوضع القوانين في الدولة، كما تقوم بتعيين موظفين يقومون بتنفيذ تلك القوانين التي وضعوها.

إن لوك يميل إلى هذا النوع من الحكومات، وذلك لاعتقاده بأن الأكثرية تكتسب لدى اتحاد البشر في مجتمع ما سلطة الجماعة بكاملها، ولذا فإن الأكثرية تكسب الحق في استخدام تلك السلطة من أجل وضع القوانين للجماعة من حين إلى آخر، وتشرف على تنفيذ تلك القوانين بواسطة موظفين تعينهم من أجل ذلك.

ونلاحظ بأن لوك من خلال حديثه عن الحكم الديمقراطي، قد أهمل دور الأقلية في المجتمع السياسي المتمدن، حيث منح الأكثرية التي قد تعني نسبة 51% من مجموع أفراد المجتمع السياسي المتمدن كل الحقوق، ولم يعط الأقلية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى نسبة 49% من أفراد المجتمع السياسي المتمدن أي دور في ذلك النظام، وهذا ما يعني أن جزء كبير من أفراد المجتمع السياسي المتمدن قد يعيش تحت سيطرة ودكتاتورية – الأكثرية–حتى ولو كانت النسبة التي فازت بها في الانتخابات بسيطة، وهذا نوع من الظلم السياسي.

إن لوك يخرج من هذا المأزق بتقرير أن الحكم الديمقراطي لا توجد به أقلية وأكثرية في سن القانون، وإنما تكون القوانين بواسطة مختصين في القانون، ثم يتم وضعها عن طريق كل الشعب بدون استثناء من خلال الاستفتاء عليها، وبذلك لا تكون هناك أكثرية وأقلية في صنع القوانين، وإنما تكون هناك قبول أو رفض تلك القوانين من الجميع من خلال الاستفتاء[49]:

2- الحكومة الأوليجاركية: أي حكومة الأقلية: وهي تلك الحكومة التي تكون السلطة التشريعية فيها بيد الأقلية.

3- الحكومة الملكية: وراثية كانت أم انتخابية: هي التي تكون السلطة التشريعية فيها بيد فرد واحد في المجتمع السياسي المتمدن (الملك).

ويرى لوك بأنه قد ينتج عن هذه الأشكال المختلفة للحكم أشكال أخرى مركبة أو مختلطة[50].

ب- أنواع الحكومة والسلطات عند جان جاك روسو: بدأ روسو حديثه عن السلطة داخل المجتمع السياسي بعد العقد الاجتماعي بقوله بالإرادة العامة التي جاءت نتيجة العقد، حيث تتمتع تلك الإرادة بسلطة مطلقة ومقدسة إلى أبعد حد، حيث أن المساس بها أو

اغتصابها يعد عملاً إجرامياً ومشيناً، ولكن تلك السلطة اللامحدودة من وجهة نظر روسو يجب ألا تمس أو تتجاور حدود العهود العامة التي بين أفراد المجتمع.

ورغم تمتع الإرادة العامة بكل السلطة اللامحدودة، إلا أن روسو يرى بأن هذه الإرادة العامة لا تستطيع برغم سلطتها اللامحدودة أن تفرض على شخص معين دون سواه قيوداً معينة، أو أن تحمله عبئاً أثقل من عبء غيره من أفراد المجتمع؛ لأن في ذلك تجاوزاً للعهود العامة(51).

وبالرغم من أن روسو يقر بأن الإرادة العامة تكون خيرة باستمرار وصالحة، إلا أنه يراها غير مستنيرة إذا لم تجد من يوجهها بشكل سليم، بمعنى أوضح أن الشعب باستمرار يسعى إلى الخير، إلا أنه لا يعرف طريقه إليه؛ لأنه في أغلب الأحيان لا يستطيع رؤية ما يريده بوضوح ولذا نرى روسو يقوم بانتزاع حق وضع القوانين من يد الشعب ليضعه في يد فرد واحد أطلق عليه اسم (المشرع).

إن المشرع هو ذلك الإنسان الذي يملك القدرة على معرفة كيفية تحقيق الخير العام، بل أنه يستطيع معرفة ما تريد الهيئة العامة، كما أنه يملك القدرة الكافية على توجيهها من خلال القوانين التي يقوم بوضعها لهم (أي للشعب) لصالح الإرادة العامة(52).

إن المشرع حسب وجهة نظر روسو هو رجل يقوم بوضع القوانين ، ولكنه لا يملك أي حق تشريعي؛ لأن الحق التشريعي يكون بيد الشعب فقط، وهو حق لا يتنازل عنه مهما كانت الظروف، حتى لو أراد الشعب ذلك لا يمكنه التخلي عن ذلك الحق غير القابل للانتقال(53).

إن الغاية التي يسعى إليها المشرع هي حصول جميع الأفراد في المجتمع السياسي المتمدن على الخير، وتحقيق المساواة والحرية بالفعل، وعليه (أي المشرع) أن يراعي التوافق بين القوانين التي يقوم بوضعها، مع العلاقات الطبيعية التي تدعو إلى الخير العام.

يقسم روسو القوانين إلى الأقسام التالية(54):

1- القوانين السياسية أو الأساسية: وهي قوانين تحدد علاقة الكل بالكل، أي علاقة هيئة السيادة (الأفراد الذين شاركوا في العقد الاجتماعي الأول مالكي السيادة) بالشعب (الذي جاء نتيجة العقد الاجتماعي الأول).

2- القوانين المدنية، وهي التي تحدد علاقة المواطنين كأفراد داخل الدولة مع هيئة السيادة الشعب.

3- القوانين الجنائية: وهي أداة لتثبيت النظام، وقيام القوانين السابقة داخل المجتمع السياسي المتمدن، وهي التي تحدد طريقة عقاب من يحاولون الخروج عن إرادة الهيئة العامة صاحبة السيادة.

ويرى روسو بأن جميع القوانين تكون في أساسها معتمدة على العادات والأخلاق، التي تعتبر دستوراً للشعوب، حيث يستقي المشرع القانون بجميع أنواعه منها، وحيث تعتبر هذه القيم قانوناً صالحاً لأي مجتمع إنساني.

ويرى روسو بأن السلطة بعد العقد الاجتماعي الثاني تنقسم إلى قسمين هما[55]:

أ- السلطة التشريعية، وهي التي تخص هيئة السيادة (الشعب) وتكون من حق كل الشعب دون أي تمييز أو إقصاء، يمارسها بنفسه دون نيابة أو وصاية عن طريق (الاستفتاء).

ب- السلطة التنفيذية: وهي التي تسند إلى بعض الأفراد ليقوموا بتنفيذ القانون الذي تقره هيئة السيادة، وهي التي يطلق عليها اسم (الحكومة أو الأمير).

إن الحكومة عند روسو هي هيئة وسيطة بين الشعب الرعايا أي المواطنين الذين يعتبرون رعايا في الدولة، ويحصر دور عمل السلطة التنفيذية في تأمين تبادل الاتصال بين الشعب ككل، والرعايا، أي أن ينحصر عمل الحكومة في تنفيذ القوانين التي أقرها الشعب على الرعايا، وذلك لضمان بقاء الحرية السياسية والمدنية في الدولة[56].

ويقسم روسو الحكومات إلى الأنواع التالية[57]:

1- الحكومة الديمقراطية، وهي تلك التي تكون فيها السلطة التنفيذية بيد هيئة السيادة (الشعب) أي تكون كل من السلطة التشريعية والتنفيذية بيد واحدة وهي يد الشعب.

2- الحكومة الأرستوقراطية: وهي تلك التي يكون فيها جزء بسيط من الشعب يقوم بتنفيذ القوانين، والجزء الأكبر من الشعب تنفذ عليه تلك القوانين، وتكون السلطة الثانية خاضعة للأولى

3- الحكومة الملكية وهي تلك التي تكون فيها السلطة التنفيذية في يد رجل واحد، يطلق عليه اسم (الملك)، ويرى روسو بأن هذا يناسب الدول الكبيرة والغنية.

4- الحكومة المختلطة ، وهي تلك التي تنشأ من اختلاط الأشكال والأنواع السابقة.

ويرى روسو بأن الحكومات البسيطة أفضل من الحكومات المختلطة وأن أصلح الحكومات ، هي تلك التي ينمو فيها السكان وتزدهر أحوالهم الاقتصادية، دون اللجوء إلى استعمار أقطار أخرى[58].

الخلاصة: من خلال العرض السابق نخلص إلى الآتي:

1- لقد بلغ كل من لوك وروسو منزلة سامية ورفيعة في تاريخ الفكر الإنساني، حيث خلص كل منهما بطريقته الحياة الإنسانية مما وسمها به غيرهما ممن سبقهما من قيود وعبودية وقهر، وجعلا الحياة السياسية أكثر قبولاً ومعقولية ومثلما كان لأفكار لوك الأثر الكبير في الحياة والفكر الحديث والمعاصر كان لروسو ونظريته في العقد الاجتماعي أثرها العظيم في مختلف المجتمعات الإنسانية إلى يومنا هذا.

2- استطاع لوك بما قدمه فيكتابه (في الحكم المدني) ان يقوم بتهديم حصن الملكية المطلقة إلى الأبد، وذلك بفضل تقديمه لفلسفة عقلية عميقة، ذات نسق متكامل، آمن فيها بعظمة الإنسان الفرد، وأوضح فيها قيمته كإنسان، وقضى فيها على الطغيان وحق الملوك المقدس، والإذعان إلى القوة والرهبة.

3- لقد ساهم لوك مساهمة عظيمة في بلورة الحقوق الطبيعية للإنسان (حق الحياة – حق السيادة – حق الحرية – حق التملك) ودفع الناس بالتمسك بتلك الحقوق الطبيعية، ليس في حالة المجتمع الطبيعي فحسب ولكن في ظل المجتمع السياسي والمدني الرشيد والمتحضر.

4- لقد قدم روسو نظرية سياسية متكاملة الأركان، حيث اتخذ من حالة الطبيعة بقوانينها أساساً لإصلاح حالة المجتمعات الإنسانية المتمدنة، فأوجد عقداً اجتماعياً يعيد للإنسان ما أفسدته الحضارة الإنسانية، لكي يكون الناس جميعاً سواسية وأحراراً.

5- استطاع روسو أن يضع نسقاً سياسياً متكاملاً ومترابطاً، حيث تحولت أفكاره إلى نظريات سياسية رائعة، تساهم مساهمة كبيرة بآرائه عن مفهوم السيادة، والمصلحة

العامة، والإرادة الكلية، فأصبحت تلك الآراء ملامح لنظرية سياسية خالدة ذات أثراً فعال في مختلف المجتمعات الإنسانية.

6- لقد كان كل من لوك روسو يبحثان عن الحرية التي تخص كل إنسان على الأرض، بغض النظر عن مكانه أو ظروفه أو موضعه في الحياة، ولذا فإن تأثير هذان الفيلسوفان أخذ في الازدياد يوماً بعد يوم، وان من يطلع على أفكارهما لابد أن يتأثر بهما أو ببعض منها، وأن فلسفتهما ستظل تنير طريق الشعوب نحو الحرية والمساواة.

الهوامش:

(1)راجع: فريال حسن خليفة، المجتمع عند هوبز ولوك، ط1 (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005)، ص ص9-10.

(2)المرجع السابق، ص9.

(3)راجع زكريا إبراهيم، مبادئ الفلسفة والأخلاق، (مصر، مكتبة مصر، بدون تاريخ)، ص ص12-13.

(4)للاطلاع على تلك التغيرات، راجع: جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ك3، ترجمة راشد البراوي ، (مصر، دار المعارف)، ص ص465: 491.

(*) لمعرفة نبذة عن حياة هوبز راجع: عبدالرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ط1، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984م) ص ص554: 556.

(5)راجع: عبدالله الطاهر، (من المجتمع البدائي إلى المجتمع السياسي) (مجلة رواق الحكمة، أقسام الفلسفة بجامعة الزاوية، العدد السادس، السنة الثالثة، 2019م.

(6)لمزيد من المعلومات عن حياة جون لوك، راجع: جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري (بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959م، ص أ: و.

(7)راجع: محمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت، دار النهضة، 1985م)، ص154 وما بعدها.

(8)راجع: Parrington, The Coloniol Mind, Newyork, 1927, P.189

(9)راجع: علي عبدالمعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994م)، ص ص120-121.

(10)لمعرفة حياة جان جاك روسو ، راجع: جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانم، (بيروت، النجدة الدولية لترجمة الروائع، 1972م)، ص ص5: 9.

(11)راجع في ذلك، علي عبدالمعطي محمد، في السياسة والأيديولوجيا والحضارة، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987م)، ص287.

(12)المرجع السابق، ص287.

(13)راجع: محمد طه بدوي، أصول علوم السياسة، ط4، (الإسكندرية، المكتبة المصري الحديث، 1967م)، ص272 وما بعدها.

(14)المرجع السابق، ص295.

(15)المرجع السابق، ص296.

(16)المرجع السابق، ص274-275.

(17)راجع، جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فاخر، (بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959م)، ص ص6-7.

(18)المصدر السابق، ص6.

(19)راجع، المصدر السابق، ص7.

(20)المصدر السابق، ص77: 79.

(21)المصدر السابق، ص141.

(22)راجع في ذلك، عبدالله الطاهر، مجلة رواق الحكمة ، العدد السادس، السنة الثالثة، مرجع سابق.

(23)جون لوك، في الحكم المدني، مصدر سابق، ص140.

(24)راجع، المصدر السابق، ص147-148.

(25)المصدر السابق، ص143.

(26)المصدر السابق، ص143.

(27)جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص11.

(28)المصدر السابق، ص12.

(29)المصدر السابق، ص12-13.

(**) جرتيوس، مفكر هولندي، ولد عام 1583 وتوفى عام 1645، له عدة مؤلفات أهمها كتاب قانون الحرب والسلام (1625) لمزيد من المعلومات راجع: J.O.Urmson الموسوعة الفلسفة المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وآخرون، مراجعة زكي نجيب محمود، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1963م).

(30)جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص13.

(***) فيلون الإسكندراني، للتعرف على حياته راجع:

Wilham Windel Band, La Hstorg of Philosophy, (New York, in 1959) p.p 216-217.

(31)جان جاك روسو، مصدر سابق، ص13.

(32)للاطلاع على رأي أرسطو في العبودية راجع: أرسطو، السياسات ، ترجمة أوغسطين سبربارة البوليسي، (بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، 1957م)، ص ص6-7.

(33)جان جاك روسو ، مصدر سابق، ص14.

(34)المصدر السابق، ص14.

(35)المصدر السابق، ص15.

(36)المصدر السابق، ص15-16.

(37)المصدر السابق، ص17.

(38)جون لوك، مصدر سابق، ص188.

(39)المصدر السابق، ص189.

(40)المصدر السابق، ص206.

(41)المصدر السابق، ص209: 211.

(42) Wrigth, W. Ahistory of modern philosophy, New York, 1942, p.167.

(43)جان جاك روسو، مصدر سابق، ص ص24: 26.

(44)المصدر السابق، ص26.

(45)المصدر السابق، ص26-27.

(46)المصدر السابق، ص30.

(47)راجع في ذلك: علي عبدالمعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة، مرجع سابق، ص114 وما بعدها.

(48)راجع جون لوك، مصدر سابق، ص216 وما بعدها.

(49)علي عبدالمعطي محمد، تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة، مرجع سابق، ص ص114-115.

(50)راجع في ذلك جون لوك، مصدر سابق، ص216.

(51)راجع في ذلك: جان روسو ، مصدر سابق، ص49.

(52)المصدر السابق، ص58.

(53)المصدر السابق، ص59.

(54)المصدر السابق، ص75-76.

(55)المصدر السابق، ص80.

(56)المصدر السابق، ص80-81.

(57)المصدر السابق، ص90: 102.

(58)المصدر السابق، ص113.